

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية السورية

مجلس النواب

لجنة التجارة والصناعة



تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن حماية المستهلك

الرقم (٣)

التاريخ: ١٨ / رجب / ١٤٤٠ هـ

الموافق: 25 / مارس / ٢٠١٩ م

المحترم

الأخ / رئيس مجلس النواب

المحترمون

الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب

المحترمون

الإخوة / أعضاء مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

بناءً على قرار المجلس في الجلسة المنعقدة يوم الأحد بتاريخ ٥/ جماد آخر/ ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٢/١٠م بإعادة تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن حماية المستهلك إلى اللجنة لاجتماعها مع الجانب الحكومي المعني بذلك للمزيد من الدراسة وتقديم تقريراً شاملاً بذلك إلى المجلس.

وبناءً عليه فقد تم طلب الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١١/٢/٢٠١٩م وذلك للحضور إلى مقر اللجنة لمناقشة التقرير المشار إليه وقد حضر من الجانب الحكومي الإخوة التالية أسماؤهم :

١. **عبدالله عبدالولي نعمان** وكيل وزارة الصناعة لقطاع التجارة الداخلية
٢. **إبراهيم محمد المؤيد** مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس
٣. **كمال عباس مرغم** نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات
٤. **عبدالغني شرف غالب** مدير دائرة تأكيد الجودة والمواصفات
٥. **فضل مقبل منصور** رئيس جمعية حماية المستهلك
٦. **صالح علي غيلان** أمين عام الجمعية اليمنية لحماية المستهلك

وقد أوضحوا للجنة القضايا والإشكالات التي تواجه وزارة الصناعة والتجارة والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بشأن ما ورد في تقرير اللجنة حول حماية المستهلك .

حيث أشار الجانب الحكومي أن هناك جهات حكومية معنية بالرقابة على السلع المغشوشة والمقلدة والمنتھية على سبيل المثال الهيئة العليا للأدوية - وزارة الزراعة والري - الإدارة العامة لصحة البيئة وكذلك الجهات الحكومية المشمولة باللجنة العليا لحماية المستهلك وأن وزارة الصناعة والتجارة لا تنكر وجود عدد من السلع المغشوشة والمنتھية والمقلدة بالأسواق .

وعلى ضوء الإيضاحات من قبل ممثلي وزارة الصناعة والتجارة على ما ورد في تقرير اللجنة رأت طلب الجهات الحكومية الأخرى والمعنية بالرقابة على السلع المغشوشة والمقلدة والمنتھية الصلاحية .

حيث قامت اللجنة بتحرير مذكرتين برقم (٥٠، ٥١) وتاريخ ٢٠١٩/٢/١٧ م إلى كلاً من :

وزارة الصحة ووزارة الزراعة والري للحضور إلى مقر اللجنة لمناقشة القضايا والمشاكل المعنية بهم في تقرير اللجنة .

فقد حضر من الجانب الحكومي بوزارة الصحة العامة والسكان الإخوة :

- ١) د/ محمد يحيى المداني رئيس الهيئة العليا للأدوية
- ٢) د/ عبدالفتاح محمد أحمد المهدي مدير عام التغذية الوقائية
- ٣) د/ سمير محمد السنافي مدير عام الصيدلة
- ٤) د. خالد عبدالله علي المؤيد مدير برنامج الكوليرا
- ٥) كمال الشيمري مدير إدارة الطب البديل بالهيئة العليا للأدوية
- ٦) ابراهيم لطف القديمي مدير إدارة السلامة الغذائية

كما حضر من وزارة الزراعة والري الاخوة:

- ١) ضيف الله محمد شملان وكيل وزارة الزراعة لقطاع الخدمات
- ٢) عدنان حاشد مدير عام التسويق والتجارة الزراعية
- ٣) د/ محمد يحيى شجاع الدين مدير عام الصحة الحيوانية

حيث قدموا شرحاً مفصلاً للجنة كلاً على حدة بشأن المشاكل والصعوبات التي يعانون منها خاصة هذه الأيام ومنذ بداية الحرب على بلادنا من قبل العدوان .

ومن خلال الإطلاع على الوثائق والتقارير الواردة إلى اللجنة من الجانب الحكومي المشار إليه.

يسر اللجنة أن تعرض على المجلس محتوى ما ورد في تقرير الجمعية العمومية لحماية المستهلك وردود الجانب الحكومي على الملاحظات الواردة في التقرير وهو كالتالي:

أولاً: ما جاء في تقرير الجمعية اليمنية لحماية المستهلك :

- عملت الجمعية منذ بداية الحرب والعدوان الظالم على بلادنا في مارس ٢٠١٥ م على تفعيل أنشطتها وبرامجها التوعوية التي تسهم في رفع الوعي الاستهلاكي للمواطنين ، ورغم الوضع الخاص الذي تمر به الجمعية نتيجة توقف الدعم السنوي منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٤ م حتى يومنا هذا ، إلا أنها تسعى دائماً للحصول على تمويل

لبرامج التوعية والأنشطة الاستمرارية لتحقيق نشر الوعي الاستهلاكي ، خاصة في الوضع الراهن للبلاد وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية بشكل سريع ومخيف بسبب الحرب والحصار الجائر منذ مطلع العام ٢٠١٥م، وكذلك انتشار السلع الغذائية المغشوشة والمهربة والأدوية المنتهية الصلاحية والمزورة وهذا بدوره ضاعف من معاناة المستهلك اليمني.

• بات جميع المستهلكين يعيشون أوضاعاً اقتصادية وصحية وتعليمية وخدمية بالغة الصعوبة ، فقدوا معها الشعور بالأمان والاستقرار واصبح المستهلكون يعيشون في خوف ورعب وقلق على حياتهم وعلى أوضاعهم المعيشية التي تزداد سوءاً كل يوم ، وفاقم انهيار قيمة الريال أمام الدولار والعملات الأخرى من معاناتهم اليومية بسبب ارتفاع الأسعار بشكل عالي جداً ، حيث أصبح الغالبية العظمى غير قادرين على توفير ولو الحد الأدنى من الإحتياجات الضرورية خاصة في ظل توقف صرف المرتبات لما يقارب العامين لشريحة كبيرة من المجتمع .

• اهم القضايا التي تهم المستهلك وهي :

انتهجت الدولة برنامج الإصلاح الإقتصادي منذ مطلع العام ١٩٩٦م وتخلت عن وظائفها وتركت ذلك للقطاع الخاص والغيت معظم القوانين التي كانت تعطي الدولة حق تحديد الاسعار لكافة السلع والخدمات المقدمة من الدولة أو القطاع الخاص وذلك من منطلق تحرير التجارة والمنافسة، الا ان ذلك لم يحدث حيث مازال الاحتكار في كثير من السلع قائم ولم يستفيد المواطنين من تحرير التجارة الى ان صدر قانون حماية المستهلك رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م والذي الزم المنتج والمزود بإشهار الاسعار النهائية للمستهلك على جميع السلع المستوردة او المنتجة محلياً ليتمكن المواطن من الاختيار والمقارنة بين الأسعار والجودة وكذلك الرقابة على الأسعار المشهورة من قبل أجهزة الرقابة المعنية ، ولكن للأسف لم ينفذ القانون منذ صدوره ولم يلتزم أحد بإشهار الاسعار النهائية للمستهلك ولم تلزمهم بذلك الجهات المختصة ، وأصبحت أسعار السلعة الواحدة التي تحمل نفس العلامة التجارية تتفاوت أسعارها من متجر الى آخر وأصبحت عملية الرقابة غير مجدية.

• تشكل المشتقات النفطية أحد العوامل الأساسية في مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي والغذائي والدوائي والنقل وارتفاع أسعار الديزل والبتروول بصورة غير طبيعية أثر على الكثير من القطاعات الإنتاجية

والخدمية بزيادة التكلفة ، وحالياً انخفضت أسعار النفط الخام عالمياً بنسبة ٣٥٪ وكذلك انخفاض أسعار الدولار امام الريال بنسبة تجاوزت ٣٣٪ ولم ينعكس ذلك على اسعار المشتقات النفطية وانما كان التحسن بنسبة ٢٥٪ وهذا غير منطقي وغير واقعي علماً ان اليمن تستورد البترول والديزل الرخيص والذي يحتوي على نسب عالية من الرصاص والكبريت تتجاوز النسب المسموح بها عالمياً ، وهذا يؤثر على البيئة وصحة وسلامة المستهلك ، ونتطلع الى أن يكون التخفيض متوافقاً مع إنخفاض الأسعار العالمية وكذلك التحسن بقيمة الريال.

● ارتفاع أسعار النقل للركاب والبضائع بين المدن وداخل المدن نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ولم يتم إعادتها الى ما كانت عليه بعد التخفيض في أسعار المشتقات النفطية .

● يمثل رغيف العيش بمختلف أشكاله وأنواعه المصدر الأساسي لتوفير احتياجات المواطنين ومع هذا يعاني رغيف العيش من تقزم في الوزن وتدني الجودة وارتفاع السعر وبأشكال وأحجام مختلفة من فرن لآخر ، كما يلاحظ عدم تماسك الرغيف او الروتي نتيجة استخدام بعض الافران دقيق منتهي ويخلط بدقيق صالح اضافة الى استخدام بعض الافران لمحسنات الخبز والروتي المصنق لنفخه وتكبير حجمه بينما وزنه لا يتجاوز ٣٠ جرام وسعره بـ ٢٥ ريال ، ومعظم منتجات الأفران من الدقيق الأبيض الخالي من المغذيات والبروتينات كونها منزوعة منه أضف الى ذلك إن غالبية الأفران العاملة في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية لا تتوفر فيها الشروط الفنية والصحية ولا تخضع للرقابة عليها واصبح كل من لديه دكان يحوله الى فرن والمطلوب كيف تطور صناعة الخبز باعتباره مصدر رئيسي للملايين من المستهلكين.

● أكدت جمعية حماية المستهلك في وثائقها بانتشار السلع الغذائية منتهية الصلاحية ويتم اعادة استخدامها عن طريق الغريلة للدقيق واعادة تعبئتها بعبوات جديدة وكذلك الرز والحليب البودره ، والسكر المتحجر والمتخمريتم طحنه وتجفيفه واعادة تعبئته بقطم (١٠) كيلو وبيعه للمستهلكين وهناك كميات كبيرة حجزت في العديد من المخازن والسوبر ماركات ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بإتلافها رغم متابعة الجمعية مثل هذه القضايا وكان اخرها الرسالة الموجهة للنائب العام بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٨ ورقم (١٧٧) بطلب التوجيه بسرعة اتلاف كمية السكر

المحجوزة بهنجر أحد التجار باعتبارها من القضايا المستعجلة استناداً لنص المادة رقم (٤٤) من القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن حماية المستهلك حيث تنص المادة على التالي: (تعتبر القضايا المتصلة بحقوق المستهلك من المسائل المستعجلة وتنظر امام القضاء وفقاً للقواعد والاجراءات المتعلقة بالقضاء المستعجل المنصوص عليها في قانون المرافعات).

● مواد تباع تالفة ومتغيرة الصفات كالمعلبات والمغلفات بعد مسح التاريخ من العلبة والعصائر .

● الزيوت الخاصة بالطبخ او الأكل المباشر مثل زيت الزيتون المعبأة محلياً حيث يتم خلط زيت عباد الشمس وزيت القطن مع زيت الزيتون بنسب (٢٥٪) زيتون و (٧٥٪) أنواع أخرى ويباع للمستهلك كأنه زيت زيتون خالص.

● المواد المعلبة هناك تلاعب ببطاقة البيان حيث يتم نزع بطاقة البيان المنتهية الصلاحية او قاربت على الانتهاء وتغير بطاقة بيان جديدة بتاريخ جديد وبيانات حديثة لبعض السلع مثل الفول، الفاصوليا ،البازليا ،البيكنج بودر الخوخ، الأناناس وغيرها من السلع.

○ كما اشار تقرير جمعية حماية المستهلك بان الملابس وادوات التجميل ومواد البناء والمواد الصحية وقطع غيار السيارات ومستلزمات المكتبات والادوات المدرسية كل هذه لا تخضع لأي رقابة ومعظمها مغشوشة ومقلدة ، وانما تعتمد على ضمير المصدر والمستورد.

○ وكذلك انتشار الادوية المقلدة والمزورة والمغشوشة والمهربة والمنتهية الصلاحية واختفاء الكثير من الادوية الخاصة بالأمراض المزمنة.

● وصلت عدد الادوية المسجلة بالهيئة العليا للأدوية حوالي (١٨) ألف صنف وهي معظمها مسميات بدائل وليست ادوية اصلية وهذا رقم يفوق حجم الادوية المسجلة بجمهورية مصر بثلاث مرات حيث لا يتجاوز عدد الادوية المسجلة بمصر (٧) ألف صنف وفي الاردن حوالي (٦) ألف صنف وهذا يتطلب اعادة النظر في هذه التسجيلات وتنظيف قائمة الادوية.

- انتشار مراكز الطب البديل والتداوي بالأعشاب بصورة كبيرة في العاصمة وتفرغ وسائل الاعلام للترويج لهذه المراكز دون ان تخضع للرقابة واستغلال المستهلكين المترادين لهذه المراكز مادياً وصرف الاعشاب بوصفه موحدة لجميع الامراض وانتشر حديثاً التعامل عبر الواتساب.
- انتشار المبيدات الممنوعة والمحرمة دولياً وتدني مستوى الوعي لدى البائع والمزارع بخطورة استخدام هذه المبيدات وتأثيرها على صحة وسلامة المستهلك والبيئة المحيطة وكان آخرها حجز ما يقارب ٢٢٠ طن مبيدات محرمة دولياً من قبل وزارة الزراعة والري والأجهزة الأمنية لدى تاجرين بأمانة العاصمة وأحيلت القضية لنيابة الأموال العامة وطالبت الجمعية وزارة الزراعة بموافاتها بمحاضر الضبط لمعاونة الوزارة وتحذير المستهلكين ولكن لم تحصل عليها حتى اليوم رغم ان القانون يلزم هذه الجهات بإشراك الجمعية عند الضبط وموافاتها بكافة البيانات والمعلومات استناداً لنص المادة (٢٣) من القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن حماية المستهلك.
- انتشار المعامل لصناعة ونتاج المشروبات المختلفة والحلويات والكيك وغيرها وبدون رقابة او توفر الاشتراطات الصحية والفنية في أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات .
- انتشار مصانع المياه ومحطات المعالجة بشكل كبير جدا خاصة في أمانة العاصمة ومحافظه صنعاء رغم انحسار المياه الجوفية وقرارات منع التوسع بإنشاء مصانع للمياه في هذه المناطق وهذه المحطات والمعامل الجديدة تقوم باستخدام جميع أساليب الغش للمستهلك ببيع عبوات (٧٥) مل على اعتبار انها معالجة كلياً ومنتجة بأحدث الوسائل وهذا غير صحيح كما أن الكثير من هذه المحطات لا تستخدم الوسائل والأدوات التي تعالج وتقضي على البكتيريا والأمراض المنقولة بالماء وإنما يتم تصفيتها من الشوائب فقط .
- لوحظ أن برامج مكافحة الكوليرا وبعض الأمراض التي تتم عبر المنظمات الدولية غير مجدية لأن مصادر المرض لم تعالج ، وعلى سبيل المثال نفذت الجمعية مشروع تقديم مياه نظيفة لسكان أمانة العاصمة في منتصف العام ٢٠١٦م وتم اختيار (٦) مديريات بأمانة العاصمة واختيار من كل مديرية أربعة آبار مياه قطاع خاص وتم تقييم هذه الآبار من حيث الاشتراطات الفنية وغالبيتها لا تتوفر فيها الاشتراطات من حيث ارتفاع

فتحة البئر عن سطح الأرض بـمتر ، بلاط الأرضية ، ارتفاع الخزان الذي يضخ إليه الماء ، البيئة المحيطة بالبئر .. كما كانت نتائج الفحوصات التي أجريت على عينات من مياه هذه الآبار بمختبر المؤسسة المحلية للمياه أظهرت أن ٧١٪ من مياه هذه الآبار ملوثة ببكتيريا (إي كولاي - البرازية) وكذلك نسبة الأملاح والمعادن مرتفعة جدا وغير صالحة للاستخدام .

● استخدام المضادات الحيوية ومحفزات النمو بمزارع الدواجن وتأثير ذلك على صحة الإنسان بعدم استجابة جهاز المناعة للمضادات الحيوية للأمراض المختلفة والبرامج الصحية وهناك توجه عالمي بوضع خطط لمنع استخدام المضادات الحيوية بمزارع الدواجن لتأثيرها على صحة وسلامة المستهلكين وقد نظمت المنظمة الدولية للمستهلك حملة عام ٢٠١٥م على مستوى العالم والتزمت الكثير من الشركات المنتجة بتقديم دجاج للمستهلكين خالي من المضادات الحيوية والهرمونات المحفزة للنمو وهو ما نريد تطبيقه ببلدنا على كافة مزارع الدواجن ومنتجي اللحوم الحمراء .

● انعدام تطبيق الاشتراطات الصحية والفنية بمزارع الدواجن والمسالخ العادية وانعدام الرقابة عليها وارتفاع أسعار الدجاج والبيض .

● لوحظ انتشار بيع المساعدات الغذائية المقدمة من الدول عبر المنظمات الدولية بالمحلات التجارية ومخازن التجار وتباع للمواطنين بينما الكثير من المحتاجين لا تصلهم هذه المساعدات وقد تم ضبط الكثير من هذه المخازن وأحيلت للنيابة إلا أنه لم يتخذ أي إجراء تجاه هذه العمليات وما زالت العملية مستمرة .

● لوحظ استمرار المنظمات الدولية توزيع مساعدات غذائية وأدوية غير صالحة للاستخدام الآدمي ومنتهاية الصلاحية ومنها ما هو قريب الانتهاء مثل باخرة القمح (أمبير) التي وصلت ميناء عدن بشهر ابريل ٢٠١٧م وعليها ٣٢ ألف طن قمح غير صالح للاستهلاك وتبنت الجمعية هذه القضية وتخاطبت مع كافة الجهات الرسمية بما فيها برنامج الغذاء العالمي وأرفقت كافة الصور للشحنة التي تؤكد تلفها ودعمت المنظمة الدولية للمستهلك بلندن موقف الجمعية باعتبار الجمعية اليمنية لحماية المستهلك عضو في هذه المنظمة ووجهت رسالة لبرنامج الغذاء بروما وطالبت بتنفيذ المواصفات الدولية على كافة المشتريات التي يتم شرائها لليمن كمساعدات وان تشارك الجمعية

بالرقابة على واردات هذه المنظمة ، ونشرت الجمعية القضية عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة المحلية والعربية والأجنبية وغيرها ولكن كانت المفاجأة بالتقارير المحلية الصادرة من عدن عن الكميات المفرغة بعدن وكذلك من الحديدية عن الكميات المفرغة بالحديدة لنفس الباخرة التي أشارت إلى أن القمح التالف لا يتجاوز خمسين طن تم استبعاده وتفريغ الكميات السليمة بينما الصور تؤكد تلف معظم القمح على الباخرة .

● تم توزيع أدوية منتهية وضبطت بمحافظة تعز لعدد ثمان حاويات وطلب وزير الصحة التحقيق في الموضوع من قبل منظمة الصحة إلا أن النتائج لم تنشر ولم يطلع عليها أحد ، كما وزعت محاليل إرواء منتهية الصلاحية في بعض المحافظات وكذلك دقيق تالف في ٢٠١٦م بمحافظة الضالع من قبل برنامج الغذاء العالمي إضافة إلى توزيع تونة تحت العلامة التجارية (سالم) من منظمة (كير) منتجة في تايلاند لوكيل سعودي وتاريخ الإنتاج سليم لكن محتوى التونة منتهى وفيه بكتيريا ووزعت مساعدات بالمحافظات ونشرت صور فيديو عبر كافة وسائل الإعلام لهذه التونة .

● انتشار تداول ما يزيد عن (٦) مليون اسطوانة غاز أو أكثر غير صالحة للاستخدام والتي خرجت عن جاهزيتها منذ أعوام حيث للأسطوانة عمر محدد لا يتجاوز (١٥) سنة وقد عرض الموضوع على مجلس الوزراء منذ العام ٢٠١٠م وقر استبدال هذه الاسطوانات بناء على توصية لجنة الأمن والسلامة ، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم سحب أي كمية من الاسطوانات المنتهية واستبدالها كما توقفت عملية الصيانة للأسطوانات التي مازالت عاملة وتحتاج إلى صيانة علماً أن المواطن يدفع نسبة اهلاك تراكمية ضمن التكلفة الإجمالية لقيمة الاسطوانة عند كل تعبئة وطالبت الجمعية الحكومات المتعاقبة بمذكرات بضرورة سحب هذه الاسطوانات باعتبارها تشكل خطر على صحة وسلامة المستهلكين وهناك حوادث كثيرة جداً نتيجة الحرائق التي تسببت بها هذه الاسطوانات ووفيات وإصابات بليغة بالحروق والممتلكات... وقد استقبل مركز الحروق بهيئة المستشفى الجمهوري بأمانة العاصمة (١١٣) حالة حريق بسبب الاستخدام العشوائي للأسطوانات خلال عام ٢٠١٨م وهكذا في بقية المحافظات.

● التلاعب بأوزان الغاز واستغلال وغش المستهلكين حيث تباع الدبة ٢٠ لتر وزن ثمانية ونصف كيلو بسعر (٣٢٠٠) ريال بينما الوزن الفعلي هو (١١)

كيلو إلى (١٢) كيلو أي تعبئ الاسطوانة (٢٦,٥) لتر ووزنها وهي فاضية (١٣) كيلو ويصبح وزن الاسطوانة مملوءة (٢٥) كيلو وهو الوزن الذي يجب ان يدفع المستهلك قيمته .

● استخدام وسائل النقل الباصات لاسطوانات الغاز المنزلي كبديل دون الأخذ في الاعتبار الأمن والسلامة للركاب من الحوادث والحريق لهذه الاسطوانات نتيجة وضعها بطريقة بدائية داخل الباص بجوار الركاب مما يعرض حياتهم للخطر كما أن هذه الكميات تخصم على الكميات المخصصة للاستهلاك المنزلي وتباع بالسوق السوداء بأسعار تتجاوز قيمة الأسطوانة الواحدة (١٠) ألف ريال نظراً لتوقف محطات تعبئة الغاز لهذه الباصات والسيارات .

● الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) لجوء المواطنين الحصول على الطاقة الكهربائية من أي مصدر واتجه المستهلكون نحو اقتناء منظومات الطاقة الشمسية إلا أن ممارسة هذه التجارة انتشرت بشكل واسع جداً من قبل أشخاص غير متخصصين فيها وتم استغلال المواطنين من حيث ارتفاع أسعار الألواح والبطاريات وبقية الأجهزة ومعظمها ذات جودة رديئة جداً لعدم وجود جهة تشرف على مراقبتها وإعداد مواصفاتها ، فوقع المواطنون فريسة للاستغلال ، ويشكون الآن من الأعطال الكثيرة وعدم حصولهم على احتياجاتهم وخدمة مابعد البيع والضمان والصيانة وغيرها من قبل الباعة وأصبحت منظومات الطاقة الشمسية ركام لا يستفاد منها وخاصة البطاريات حيث أن قيمة البطارية تبلغ من (٧٠: ١٢٠) ألف ريال لان كل الأجهزة التي دخلت البلاد والمتواجدة حالياً لا تخضع لأي مواصفات او اشتراطات وإنما كل شركة ومستورد هو الذي يحدد المواصفات وذلك بسبب عدم وجود أجهزة فحص في المنافذ .

● توسع تجارة التلفزيونات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية المغشوشة والمقلدة وورديئة الجودة وتعرض المستهلك والاقتصاد الوطني لخسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح نتيجة هذا الغش وعدم مطابقة هذه الأجهزة للمواصفات والسلامة ، وهو ما يتطلب وضع مواصفات لكافة الأجهزة ومعايير السلامة والأمان سواء تلفونات وملحقاتها أو الأجهزة الإلكترونية والكهربائية .

- طالبت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك وزارة الصناعة والتجارة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠٠١م بشأن إلزام المنتجين والمستوردين بتدعيم الدقيق بالحديد والفولاذ وتدعيم الزيت والسمن النباتي بفيتامين (أ، د) لأن الجمعية لاحظت أثناء نزولها إلى الأسواق أن بعض أنواع الدقيق الزيوت والسمن لا تحتوي على الحديد والفولاذ والفيتامينات واعتبرت ذلك مخالفة لقرار مجلس الوزراء وقد طالبت بسحب السلع المخالفة للمواصفات .
- أشارت الجمعية بأنها كافت فريق منها للنزول الميداني إلى الأسواق في أمانة العاصمة لمتابعة ومعرفة أسعار السلع الغذائية وايضا ما يقدم للمستهلك وما تعرض من سلع وكانت النتيجة التي وجدها الفريق سلبية من حيث كمية السلع المغشوشة والمنتهية الصلاحية والتي قد تتجاوز فترة صلاحيتها بثلاث سنوات وكذلك سلع تباع بدون بيانات (الليل) و سلع تباع تحت أشعة الشمس الحارقة .
- أشار في تقرير الجمعية إلى موضوع مقلب الأزرقين جبل صنعاء السام والذي انتهى عمره الافتراضي وتأثيره على سكان المنطقة حيث أصبح بؤرة مسمومة على المواطنين لأنه يحتوي على كل المخلفات مثل المخلفات الطبية ومخلفات معامل الرنج وغيرها من المخلفات السامة ، ويجب على الجهات المختصة أن تتطلع إلى اتخاذ الإجراءات الممكنة للحد من هذه المخاطر والحوادث المستقبلية والتخفيف عن ما يتعرض له المستهلكين نتيجة الحرب والعدوان على بلادنا .

ثانياً : الردود المقدمة من الجانب الحكومي على استفسارات اللجنة حول ما ورد في التقرير :

أ- ما يخص قطاع التجارة الداخلية ومكاتبها في أمانة العاصمة :

أوضح الأخوة في وزارة الصناعة بأن قطاع التجارة الداخلية يعتبر دورها رقابة ثانية بعد الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة التي منحتها التشريعات والقوانين النافذة بأنها هي الجهة المعنية الأولى بالرقابة على السلع والخدمات سواء المصنعة داخليا أو المستوردة من الخارج

وبناء عليه فإن ما تقوم به الجهات المختصة بقطاع التجارة الداخلية ومن خلال الحملات الميدانية للرقابة على السلع والخدمات وبالذات إلزام ممارسي النشاط التجاري بإشهار أسعارهم وقوائمهم السلعية من حيث الإصدار الذي

يتم من قبل الوزارة ممثلة بقطاع التجارة الداخلية بنشر أسعار السلع الغذائية مما لا يقل عن (٣٠٠) صنف من أسعار السلع الاستهلاكية .

ومن الجدير بالذكر بأن قانون حماية المستهلك رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م هو المصدر الأول والأساسي والمطبق للرقابة من قبل قطاع التجارة الداخلية على مزودي وممارسي النشاط التجاري بصفة عامة ولكن تبين أن جمعية حماية المستهلك قد أغفلت في تقريرها أهم المواضيع التي يعاني منها المستهلكين من إبتزاز من قبل وزارة المواصلات بشأن كروت الدفع المسبق وكذلك من بيع الطاقة الكهربائية من مموليها من القطاع الخاص .

ب- موضوع أبراج التقوية الهوائية لشركات الاتصالات والإذاعات والتي تنتشر فوق أسطح المنازل لا تتوفر فيها العوازل للإشعاعات الصادرة منها ولا تلتزم الشركات بمعايير الأمن والسلامة وهذه تسبب الإصابة بأمراض السرطان من الإشعاعات والذبذبات المنبعثة منها.

ج- ما يخص الأدوية:

من خلال النقاش مع ممثلي وزارة الصحة حول القضايا والمواضيع الهامة التي أثرت على المواطنين بشأن انتشار الأدوية المقلدة والمزورة والمغشوشة والمهربة المنتهية الصلاحية واختفاء الكثير من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة وارتفاع أسعارها بشكل كبير جداً ، فقد أتضح للجنة من خلال الردود والملاحظات الواردة من الجانب الحكومي الآتي:

• أن الأسواق اليمنية تعتمد في توفير الأدوية بنسبة ٨٥٪ على الاستيراد و١٥٪ على الإنتاج المحلي والمصانع المحلية تعتمد كلياً في توفير المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف على الاستيراد من الخارج، إلا أنه بسبب الحرب والحصار البري والجوي والبحري على بلادنا أدى الى انخفاض الاستيراد للأدوية بشكل كبير ولتدارك تلك الأزمة، فقد قامت وزارة الصحة العامة والسكان بوضع عدد من الحلول وهي:

○ مناشدة ونداء واستغاثة إلى المنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وكذلك عقد مؤتمرات صحفية تبين الوضع الدوائي والصحي في اليمن والوضع الكارثي والإنساني والذي قد يؤدي الى إبادة جماعية للشعب اليمني.

○ عقد اجتماع مع تجار الأدوية وحثهم على البدء في معاودة نشاطهم.

- تم تنظيم ورشة وطنية علمية لإطلاق الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعة الدوائية للفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢٥م تحت شعار الأمن الدوائي دواء آمن وفعال بجودة عالية وسعر مناسب.
- تفعيل الدور الرقابي للهيئة وإنشاء قسم المخزون الدوائي حيث يتم إعداد تقارير يومية عن الأصناف الناقصة في السوق ومن ثم توجيه رسائل لوكلاء الأدوية لسرعة توفيرها.
- قامت الوزارة بتشجيع العديد من مصنعي الأدوية لاستئناف عملية الإنتاج ورفد السوق بالأدوية المصنعة منها.
- الدور الرقابي للهيئة العليا للأدوية نتج عنه ضبط كمية كبيرة منتهية الصلاحية من الأدوية وقد كانت تتم مسح تواريخ الانتهاء وعمل تواريخ مزورة وقد تم إتلافها كاملاً.
- التصدي لعدة عمليات تهريب أدوية وإتلاف البعض منها حيث بلغت قيمتها ما يقارب الخمسين مليون ريال.
- تم ضبط أدوية لم يتم تخزينها وفق الإجراءات الملائمة وذلك لبعض المنظمات في الحديدة حيث الأجواء الحارة وتم إصدار قرار بإتلافها نتيجة لتعرضها لظروف تخزين حارة ولفترة كبيرة.
- الرقابة مستمرة على الشركات المستوردة وضبط وتقديم أي متلاعب بالأسعار إلى النيابة.
- ولوحظ انه يوجد بعض المعوقات منها:
 - عدم وجود تنسيق مع الجهات ذات العلاقة كالجمارك والأمن
 - غياب الرقابة على الصيدليات بسبب قانون المجالس المحلية والتي أصبحت تابعة لكل مكتب صحة في المديرية. وعدم تفعيل الإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة.

د- موضوع مرض الكوليرا:

أوضح الاخوة في الوزارة بأن إجمالي حالات الاشتباه بالاسهالات المائية الحادة خلال عام ٢٠١٨م بلغت ٣٧٠١١ حالة وإجمالي حالات الوفيات هي ٥٠٥ حالة وفاة حيث تصدر محافظة الحديدة أعلى المحافظات في تسجيل حالات الاشتباه بالاسهالات المائية بنسبة (١٦.٣%) وتصدر في حالة الوفيات بنسبة (١٧%) وأعلى حالات الاسهالات المائية الحادة في الفئة العمرية أصغر من (٥)

سنوات بنسبة (٣١,٦%) ثم تليها الفئة العمرية (٥- ١٤) عام بنسبة (٢٤%) أما الوفيات أعلى فئة عمرية فوق (٦٠) عام بنسبة (٣٤%) .

وفي عام ٢٠١٩م سجلت محافظة الحديدة أعلى المحافظات في تسجيل حالات الاشتباه بنسبة (١٤%) ومحافظة إب أعلى المحافظات في الوفيات بنسبة (٢٦%) وأعلى المحافظات في تسجيل الحالات المؤكدة للكوليرا للعام ٢٠١٩م هي أمانة العاصمة بنسبه ٣٦% ثم تليها محافظة صنعاء .

الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة هي :

- تم وضع التدابير الوقائية للحد من انتشار الوباء .
- تم إنشاء مراكز عزل في جميع المستشفيات في جميع المحافظات.
- تم توزيع الأدوية لجميع الحالات المشتبه مجاناً .
- مناشدة المنظمات الدولية في توفير الأدوية والمخصصات المالية .

الأدوية المنتهية وبعض الأغذية العلاجية ودور المنظمات الدولية في توزيعها :

- تم إرسال تعميم للمنظمات الدولية برفض الشحنات قريبة إنتهاء صلاحيتها والتي لا تقل عن ثلثي المدة من تاريخ الصلاحية.
- تم توجيه تعميم للمنظمات الدولية برفض الشحنات الواصلة الى مطار صنعاء الدولي المنتهية أو مقاربة إنتهاء الصلاحية.
- وصلت إلى مطار صنعاء الدولي شحنة تراما دول عدد (٢٢,٥٠٠) أمبوله وأبلغت منظمة الصحة العالمية برفضها كونها قريبة الإنتهاء .
- تم عقد اجتماع عاجل وطارئ مع المنظمات المعنية وإبلاغهم انه عند توفير أدوية للوزارة يتم إبلاغنا قبل وصول الشحنات وإعطائنا المواصفات بالبيانات اللازمة للشحنة واهم الشروط.

٥- أنتشار مراكز الطب البديل :

وفيما يتعلق بانتشار مراكز الطب البديل قامت وزارة الصحة بإصدار القرار الوزاري رقم (١/٣) لسنة ٢٠١٩م الذي قضى بإغلاق جميع مراكز وعيادات التداوي بالأعشاب والطب البديل وما شابهها في جميع محافظات الجمهورية. وقد تم إزالة كل ما يشير إلى وجود هذه المراكز والعيادات وضبط وتقديم

جميع المخالفين للجهات المختصة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة للنزول الميداني لتنفيذ ومتابعة إغلاق المراكز.

و- موضوع أنتشار المبيدات الممنوعة والمحرمة دولياً والمضادات الحيوية والهرمونات المحفزة للنمو بمزارع الدواجن:

أشار الجانب الحكومي بأنه يوجد تقصير من قبل وزارة الزراعة والري في الفترة الماضية حول ظاهرة أنتشار المبيدات المحرمة دولياً وأن سبب أنتشارها بصورة كبيرة إغلاق معظم المنافذ من قبل العدوان الذي ساعد في تزايد عملية التهريب للمبيدات وغيرها ، وأن الوزارة لديها القدرة الكاملة لوجود الكوادر المتخصصة ولكن لعدم وجود المحاليل اللازمة لفحص المضادات الحيوية وكذلك عدم وجود الجوانب المالية المخصصة لهذه الأعمال .

وخلال هذه الفترة الحالية قامت وزارة الزراعة والري بوضع خطة عمل للقضاء على ظاهرة أنتشار المبيدات في الأسواق ، ومن خلال الحملات الميدانية تم ضبط (١٣٦) طن من المبيدات الضارة والمحرمة دولياً ، وقد تم إحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

فيما يتعلق بموضوع المضادات الحيوية والهرمونات المحفزة للنمو بمزارع الدواجن .

أكد الجانب الحكومي بعدم وجود أي هرمونات محفزة للنمو في مزارع الدواجن وأن ما ذكر في تقرير الجمعية حول هذا الموضوع غير صحيح وبالنسبة للرقابة على مزارع الدواجن ليس من اختصاص وزارة الزراعة وإنما هو على هيئة الرقابة على المسالخ .

ثالثاً : ملاحظات اللجنة :

من خلال لقاء اللجنة بالإخوة في الجانب الحكومي وكذلك دراستها للوثائق والتقارير المقدمة منهم بشأن حماية المستهلك توصلت اللجنة إلى الملاحظات التالية: -

١ - ان الدعم الحكومي الذي كان يقدم للجمعية لتغطية المصاريف التشغيلية للجمعية من إيجارات ومرتبات ومصاريف للتنقلات وغيرها قد توقفت منذ العام ٢٠١٤م .

٢ - منذ صدور قانون حماية المستهلك في عام ٢٠٠٨م لم ينفذ ولم يلتزم احد بإشهار الأسعار النهائية على السلع للمستهلك إلا عند القيام بحملات تفتيش ميدانية في الأسواق وأن الجهات المختصة لا تلزمهم

بذلك وأصبحت أسعار السلعة الواحدة التي تحمل نفس العلامة التجارية تتفاوت من متجر إلى آخر حيث أصبحت عملية الرقابة غير مجدية.

٣ - انتشار السلع الغذائية المنتهية الصلاحية ويتم إعادة استخدامها عن طريق غربلتها مثل الدقيق وإعادة تعبئتها بعبوات جديدة وكذلك غيرها من السلع .

٤ - عدم تفاعل وتجاوب الجهات المختصة والضبطية مع جمعية حماية المستهلك عند الإبلاغ عن مخالفات في مواصفات المواد الاستهلاكية استناداً لنص المادة (٤٤) من القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن حماية المستهلك .

٥ - يعاني رغيف العيش من تقزم في الوزن وتدنى الجودة وبأشكال وأحجام مختلفة من فرن لآخر، وكذلك استخدام بعض الأفران لمحسّنات الخبز والروتى المصنق لنفخه وتكبير حجمه بينما وزنه لا يتجاوز (٣٠) جرام ومعظم منتجات الأفران من الدقيق الأبيض الخالي من المغذيات والبروتينات كونها منزوعة منه .

٦ - أنتشار السلع الغذائية المنتهية الصلاحية أو التي قاربت على إنتهاء الصلاحية كالمعلبات والمعلفات .

٧ - الغش في الزيوت الخاصة بالطبخ أو الأكل المباشر مثل زيت الزيتون المعبأ محلياً .

٨ - من خلال التقارير المقدمة تبين وجود تلاعب ببطاقة البيان اللاصقة في المواد المعلبة ، حيث يتم نزع بطاقة البيان منتهية الصلاحية أو التي قاربت على الإنتهاء واستبدالها ببطاقة بيان حديثة التاريخ والبيان .

٩ - أن الملابس وأدوات التجميل ومواد البناء والمواد الصحية وقطع غيار السيارات ومستلزمات المكتبات والأدوات المدرسية ، كل هذه الأشياء لا تخضع لأي رقابة ومعظمها مغشوشة ومقلدة ، وإنما تعتمد على ضمير المصدر أو المستورد .

١٠ - أنتشار الأدوية المقلدة والمزورة والمغشوشة والمهربة والمنتهية الصلاحية ، وإختفاء الكثير من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة .

١١ - أنتشار المبيدات الممنوعة والمحرمة دولياً وتدنى مستوى الوعي لدى البائع والمزارع بخطورة إستخدام هذه المبيدات وتأثيرها على صحة وسلامة المستهلك والبيئة المحيطة .

- ١٢ - إستخدام المضادات الحيوية ومحفزات النمو بمزارع الدواجن يؤثر على صحة الإنسان .
- ١٣ - عدم تطبيق الشروط الصحية والفنية بمزارع الدواجن والمسالخ وإنعدام الرقابة عليها .
- ١٤ - لوحظ أنتشار بيع المساعدات الغذائية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية في المحلات التجارية ، بينما الكثير من المحتاجين لا تصلهم هذه المساعدات الإغاثية .
- ١٥ - تبين للجنة استمرار المنظمات الدولية توزيع مساعدات غذائية و أدوية غير صالحة للاستخدام ومنتھية الصلاحية أو قاربت على الإنتهاء .
- ١٦ - أنتشار وتداول ما يزيد عن (٦) مليون أسطوانة غاز أو أكثر غير صالحة للإستخدام والتي خرجت عن جاهزيتها منذ أعوام ، علماً أن أسطوانة الغاز لها عمر محدد لا يتجاوز (١٥) سنة .
- ١٧ - لوحظ استخدام وسائل النقل الباصات لإسطوانات الغاز المنزلي كبديل دون الأخذ في الاعتبار الأمن والسلامة للركاب من الحوادث والحريق لهذه الأسطوانات نتيجة وضعها بطريقة بدائية داخل الباص بجوار الركاب مما يعرض حياتهم للخطر .
- ١٨ - الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) تبين أن كل الأجهزة الخاصة بالطاقة الشمسية التي دخلت البلاد والمتواجدة حالياً لا تخضع لأي مواصفات أو اشتراطات وإنما كل شركة أو مستورد هو الذي يحدد المواصفات .
- ١٩ - توسعت تجارة التلفونات (الموبايل) والأجهزة الإلكترونية والكهربائية المغشوشة والمقلدة و رديئة الجودة وتعريض المستهلك والاقتصاد الوطني لخسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح نتيجة الغش وعدم مطابقة الأجهزة للمواصفات والسلامة .
- ٢٠ - لوحظ غياب رقابة الصيدليات بسبب قانون المجالس المحلية والتي أصبحت تابعة لكل مكتب صحة في المديرية وعدم تفعيل الإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة .
- ٢١ - عدم وجود التنسيق مع الجهات ذات العلاقة (الهيئة العليا للأدوية - الجمارك - الأمن) في تسهيل عملية مرور وتوزيع الأدوية الرسمية في المحافظات وضبط المخالفين .

رابعاً: توصيات اللجنة :

بناءً على ما تقدم في هذا التقرير تقترح اللجنة على المجلس الموقر بإلزام الحكومة بالتوصيات التالية :

١. الإسراع بتطبيق قانون حماية المستهلك وتفعيله .
٢. ضرورة تجاوب وتفاعل الجهات المختصة والضبط القضائي مع جمعية حماية المستهلك عند الإبلاغ عن أي مخالفات إستناداً لنص المادة (٤٤) من القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن حماية المستهلك .
٣. إعادة الدعم الحكومي اللازم لجمعية حماية المستهلك الذي توقف عام ٢٠١٤م حتى تتمكن من أداء واجبها .
٤. القيام بمكافحة ومحاربة ظاهرة أنتشار السلع الغذائية وكذلك الأدوية المقلدة والمزورة المنتهية الصلاحية وبصورة مستمرة .
٥. منع إستيراد أي بضائع كالملابس وأدوات التجميل ومواد البناء والمواد الصحية وقطع غيار السيارات ومستلزمات المكتبات والأدوات المدرسية وغيرها من البضائع التي لا تتطابق مع معايير المواصفات والمقاييس والجودة .
٦. وضع حد لظاهرة أنتشار المبيدات الممنوعة والمحرمة دولياً والوقوف بكل حزم أمام توسع تجارة المبيدات القاتلة مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى الوعي والإدراك لدى البائع والمزارع بخطورة استخدام هذه المبيدات وتأثيرها على صحة وسلامة المستهلك والبيئة المحيطة.
٧. تكثيف برامج التوعية بحقوق المستهلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الإجتماعي وفي المدارس وعبر خطباء المساجد وغيرها من الوسائل المتاحة.
٨. العمل على وقف استخدام المضادات الحيوية ومحفزات النمو بمزارع الدواجن لما لها من تأثير سيئ على صحة جهاز المناعة لدى المستهلك.
٩. إيجاد معالجة سريعة لانتشار وتداول ما يزيد عن (٦) مليون أسطوانة غاز منزلي أو أكثر غير صالحة للاستخدام والتي خرجت عن جاهزيتها منذ أعوام .

١٠. تخصيص محطات لتعبئة المركبات بالغاز، مع إلزام اصحاب المركبات بتوفير أدوات الأمن والسلامة مثل طفاية الحريق وغيرها .
١١. سرعة إصدار قانون الدواء والصيدلة لتنظيم الدواء ومعاينة المهريين والمزورين .
١٢. تفعيل قانون مبيدات الآفات النباتية ولجنة تسجيل المبيدات وأختيار أفضل الكفاءات والتخصصات لعضوية هذه اللجنة من الجهات الممثلة فيها وعدم تسجيل أي مبيدات إلا بعد التجارب الحقلية، وتفعيل مختبر الأثر المتبقي للمبيدات .
١٣. سرعة عمل شبكة ربط أو آلية للتنسيق بين الهيئة العليا للأدوية والجمارك والأمن لمرور الأدوية الرسمية وضبط المخالفين منها .
١٤. الإهتمام بتفعيل ودعم مختبر الرقابة الدوائية .
١٥. الأهتمام برفد الهيئة العليا للأدوية بكوادر مؤهلة تأهيلاً علمياً في مجال الدواء .
١٦. تفعيل دور وزارة الصحة العامة والسكان ممثلة بالإدارة العامة للتغذية الوقائية والعلاجية.
١٧. على الحكومة التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الغذائية والدوائية بشراء المساعدات من المنتجين والمصنعين والمستوردين المحليين للسلع الغذائية والدوائية لضمان الجودة والصلاحيه .

الأخ / الرئيس :

الأخوة / الأعضاء :

هذا ما توصلت إليه اللجنة ، والرأي الأول والأخير
للمجلس الموقر ..

والله الموفق ...

صالح إسماعيل أبو عادل
رئيس اللجنة

علي محمد الصعر
مقرر اللجنة